المبحث الاول

مفهوم الشرق الأوسط وأهميته في الاستراتيجية الأمريكية

مفهوم الشرق الأوسط: لقد اصبح مصطلح الشرق الأوسط من المصطلحات التي تتردد كثيرا في الأحاديث والدراسات الأكاديمية والتغطيات الإعلامية التي تتناول أحداث هذه المنطقة، والتي يمثل الوطن العربي قلبها ومحورها حتى بالنسبة للرافضين التعامل مع المصطلح، والداعين لرفض الفكرة عن طريق المناقشة والتحليل الذي هو عنوانها وشعارها.

تعد هذه المنطقة من أكثر المناطق أهمية وخصوصية لاعتبارات استيراتيجية جعلتها محط أنظار القوى، إذ كانت ولا تزال مسرحا لنشاطها واهتماماتها وللوقوف على مدلول هذه العبارة وبيان الدول التي تقع ضمن حدودها نعود لأصل المصطلح.

ويرجعه بعض الباحثين إلى تيودور هيرتزل مؤسس الحركة الصهيونية عام 1897 إذ كتب في يومياته بوجوب قيام (كومنولث شرق اوسطي يكون لدولة اليهود فيه شأن قيادي فاعل ودور اقتصادي قائد ويكون المركز مجلب الاستثمارات والبحث العلمي والخبرة الفنية)[1] الا أنّ هنالك اتفاق تاريخي على عودة المصطلح الى الفرد ماهان المؤرخ والاستراتيجي البحري الأمريكي لكونه اول من استخدم عبارة الشرق الأوسط عام 1902 وذلك خلال مناقشة الاستراتيجية البحرية البريطانية لمهاجمة النشاط الروسي في ايران والمشروع الألماني الذي استهدف انشاء خط حديد برلين – بغداد واقترح في مقالة نشرتها مجلة NATIONAL-REVIEW اللندنية لشهر أيلول 1902 بعنوان (الخليج والعلاقات الدولية) اطلاق هذه العبارة للدلالة على المنطقة التي يقع مركزها في الخليج العربي والتي لاتنطبق عليها اي من عبارتي الشرق الأدنى والشرق الاقصى، ولكنه لم يحدد البلاد التي تدخل في نطاق تلك المنطقة، [1] ومن ثم استخدم هذا المصطلح من قبل فالنتاين شيرول مراسل جريدة التايمز للشؤون الخارجية في تشرين الاول 1902-1903 في سلسلة من المقالات تحت عنوان (المسألة

---

(1)أحمد ابراهيم الوتري، مشاريع الاصلاح في الشرق الاوسط، سلسلة رسائل وبحوث جامعية، عدد24، دمشق، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، 2012، ص 115.

(1)جمال مصطفى عبد الله، الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط (1979-2000)، عمان، دار وائل للنشر، 2002، ص27.

الشرق اوسطية) كما ورد هذا المصطلح في كتاب هاملتون الموسوم ب(مشاكل الشرق الأوسط)عام 1909 والصادر في لندن.[2]

وعاد مصطلح الشرق الأوسط إلى الظهور عام 1911 حين استخدم حاكم الهند اللورد كورزون في جلسة مناقشة لمجلس العموم البريطاني ليشير إلى مجموعة تضم إيران، تركيا، والخليج العربي، إذ كانت مشاريع السكك الحديدية تمثل همّا متعاظما للامبراطورية البريطانية ليتدرج المصطلح نحو الغرب.[3]

وفي المدة التي تلت الحرب العالمية الأولى بدأت دلالة التعبير في التغير حين استخدمت عبارة الشرق الأوسط للدلالة على جزء من المنطقة الجغرافية التي يشغلها الشرق الأدنى ففي عام 1921 أنشأ ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطاني إدارة الشرق الاوسط للإشراف على شؤون فلسطين وشرق الأردن والعراق.

عام 1932 تم ادماج القيادة الشرق أوسطية للقوات الجوية البريطانية التي كان مقرها العراق، مع قيادة القوات البريطانية في مصر، واطلق عليها اسم قيادة الشرق الأوسط، لتتخذ من القاهرة مقرا لها وكان اختصاصها يضم البلاد التي تمتد من ليبيا إلى إيران، ومن اليونان شمالا الى الحبشة جنوبا، ولم تُدرج الهند ضمن هذه المجموعة لخضوعها لقيادة عسكرية منفصلة.[4]

وأدى اندلاع الحرب العالمية الثانية إلى تأكيد ذلك المفهوم حين انشأ مركز تمويل الشرق الأوسط، والتي كانت تُشرف على مساحة متغيرة تبعا لتطورات الحرب، إذ استبعدت اريتيريا في أيلول 1941 لتعاد مرة أخرى بعد مضي خمسة أشهر كما أضيفت إيران عام 1942.[1]

وعلى الرغم من انتشار استخدام عبارة الشرق الأوسط منذ بداية القرن التاسع عشر واتساع استخدامه إبان الحرب العالمية الثانية إلا أنة لايوجد تحديد متفق عليه يشير الى المنطقة ويتبين ذلك بوضوح من خلال التحديدات والتعاريف الآتية:

1. حدد المعهد البريطاني للعلاقات الدولية الشرق الأوسطبأنه يشمل كل من (إيران، تركيا، شبه الجزيرة العربية، منطقة الهلال الخصيب، مصر، السودان، قبرص، اسرائيل والمناطق المحيطة بها فضلاً عن اثيوبيا)[2]

---

(2)عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير الحقائق والاهداف والتداعيات، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص36.

(3)معين حداد، الشرق الاوسط دراسة جيو بوليتيكية قضايا الارض والنفط والمياه، بيروت، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2002، ص20.

(4)أحمد ابراهيم الورتي، مصدر سابق، ص 118.

(1)جمال مصطفى عبدالله، مصدر سابق، ص28

(2)ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، بيروت، دار النهضة، 2008، ص371.

2. وحددت دائرة معارف العالم الأمريكية الشرق الأوسط حدوده بدول (البحرين وقبرص ومصر وإيران والعراق واسرائيل والاردن والكويت ولبنان وعمان وقطر والسعودية والسودان وتركيا والإمارات واليمن)[3]
3. الأمم المتحدة ضمت القائمة التي وصفت من قبل لجنة تشكلت بمناسبة اقتراح تقدم به مندوب لبنان لديها عام 1948 لإنشاء لجنة اقتصادية للشرق الأوسط على دول أفغانستان، إيران، سوريا، لبنان، تركيا، اليمن، مصر، أثيوبيا، واليونان.[4]
4. مجلد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي يصدر سنويا في لندنيشمل تركيا، إيران، قبرص، منطقة الهلال الخصيب، فلسطين، شبه جزيرة العرب، مصر، السودان، ليبيا، أفغانستان، تونس، المغرب والجزائر.[1]
5. تعريف بيرسون 1970 يعدها منطقة تشمل الأردن، الإمارات ، السودان، سوريا، العراق، الكويت، لبنان، مصر، اليمن، إيران، تركيا وإسرائيل [2]
6. تعريف هدسون 1976 الذي التزم تقسيما ثنائيا لدول النظام فالقلب يضم إسرائيل، إيران، تركيا، الجزائر، السعودية، سوريا، العراق، مصر، أما دول الهامش فهي الأردن، الإمارات البحرين، تونس، السودان، عمان، قبرص، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب واليمن.[3]
7. تعريف شمعون بيريز رئيس الوزراء الاسرائيلي الاسبق إذ قدم تعريفا للشرق الأوسط في كتاب الشرق الأوسط الجديد وحدود نطاقه من حدود مصر حتى حدود باكستان ومن تركيا جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية شمالا حتى المحيط الهندي وشمال السودان جنوبا.[4]
8. أما برنارد لويس فقد تصور جيوسياسية جديد للشرق الأوسط عندما نشر مقالا في مجلة الشؤون الخارجية الأمريكية في عددها الصادر كانون الثاني 1990 تحت عنوان (إعادة التفكير في الشرق الأوسط)حيث الصياغة الجديدة لهذا المفهوم الذي توسع في جميع الاتجاهات ماعدا الشمال الذي سقط بتفكك الاتحاد السوفيتي.[5]

---

(3)علاء عبد الوهاب، الشرق الاوسط الجديد سيناريو الهيمنة الاسرائيلية، مصر، دار سينا للنشر، 1995، ص56.
(4)المصدر نفسه، ص56.
(1)احمد ابراهيم الورتي، مصدر سابق، ص125.
(2)علاء عبد الوهاب، مصدر سابق، ص62.
(3)المصدر نفسه، ص 63.
(4) فلاح خلف كاظم، مصدر سابق، ص86.
(5) ناظم عبد الواحد الجاسور، مصدر سابق، ص371.

ويرجع السبب المباشر الى اطلاق هذا المصطلح تاريخيا إلى هيمنة الدول الغربية واتصالها المباشر بالشرق، والذي تم تقسيمهمنذ الحرب العالمية الأولى إلى شرق أقصى يختص بدول شرق آسيا وهي الصين وما حولها والشرق الأدنى ويخص البحر الأبيض المتوسط والتي كانت خاضعة للدول العثمانية، أما الشرق الأوسط فهو يخص الدول الواقعة بين المنطقتين السابقتين، إلآ أنّ هذا التقسيم كان عاما ولم يتم تحديده بدقة، لذا تختلف المراجع والمصادر العلمية في تحديد الحدود الجغرافية للشرق الأوسط مع الأخذ بنظر الاعتبار أنّ عملية توسيع نطاق الشرق الأوسط ترتبط بمصالح وغايات الدول الغربية المهيمنة.

لم يتبلور مصطلح الشرق الأوسط الجديد بصورة نهائية إلا بعد ظهوراقتراحات عدّة عقبت حرب الخليج الثانية عن طريق إعلان برنارد لويس عن موت العالم العربي ككيان سياسي مقترحاً استخدام مصطلح الشرق الأوسط بدلاً من العالم العربي، أما عبارة الشرق الأوسط الجديد فقد ظهرت على لسان كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية عام 2006 في تل أبيب. وعللت وسائل الإعلام الغربية أن هذه العبارة استخدمت كبديل عن الشرق الأوسط الكبير[1].

وتوسع نطاق هذا المفهوم في بعض الدراسات ومنها دراسة أصدرها مركز معهد الدراسات الاستراتيجية القومية INSS التابع لوزارة الدفاع الأمريكية لعام1995ا إلى أوسع حدوده تحت عنوان الشرق الأوسط الكبير الذي يشمل المغرب العربي وآسيا العربية وآسيا الوسطى الإسلامية وجنوب آسيا حتى حدود الصين[2].

أما مبادرة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش، والتي تمت الموافقة عليها في قمة الدول الثماني الصناعية في الولايات المتحدة عام 2004 لم تذهب الى هذا المدى في تحديدها للشرق الأوسط، فقد عدته مكونا من العالم الغربي بالاضافة الى باكستان وأفغانستان وإيرانوإسرائيل إذ اخرجت دول آسيا الوسطى الإسلامية بالاتفاق مع روسيا، لضمان استمرار جهدها الدولي لمحاربة الإرهاب.[1]

وجرت العادة إلى تقسيم العالم على أقاليم حسب معايير علم الجيوبولتيكا، أو تصنيفات باقي العلوم، بحسب اعتبارات معينة منها تقارب الجوار الجغرافي وعلى

---

(1) نديم منصوري، الثورات العربية بين المطامح والمطامع، قراءة تحليلية، بيروت، منتدى المعارف، 2012، ص42.

(2) محمد سليم البوصان،مبادرة الشرق الأوسط الكبير الابعاد السياسية والاستراتيجية،مجلة السياسة الدولية،ع158،القاهرة،تشرين أول،2004،ص43،نقلا عن، اسحاقيعقوب محمد، الموقف الايراني من مبادرة الشرق الاوسط الكبير واثره على العلاقات العربية الايرانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2008، ص12.

(1) الموقع الالكتروني (cnn hguvfdm) نص مبادرة الشرق الاوسط الكبيرنقلاً عن اسحاق يعقوب محمد، مصدر سابق، ص13.

أساسه ظهرت تسميات القآرات، أو التقسيم على أساس التطور التقني مثل الدول المتقدمة والدول النامية، أو على أساس الأحلاف العسكرية كحلف وارشى وحلف الناتو، أو التقسيم على أساس التماثل العقائدي والسياسي والثقافي كالدول الشيوعية والدول الرأسمالية.[2]

وبذلك لايقع الشرق الأوسط تحت أي من هذه المعايير، بسبب الاختلاف في الصفات البنيوية للدول بأوضاعها الاقتصادية والسياسية والثقافية والسلوكية مع الاختلافبالتشكيلة التضاريسية لها.

وهذا ما يرجح سبب الاختلاف في ماهية هذا المصطلحإلى عدم وجود مقياس موضوعي لتحديد حدوده وأن ولادته ناتج بتخصيصات واستيرتيجيات الدول الكبرى ورؤيتها لمشاكل الأمن، ومن ثم فان مصطلح الشرق الاوسط لايحمل دلالة جغرافية بقدر ماهو مصطلح سياسي نابع من نظرة الغير للمنطقة العربية.[3]

ويدل على هيمنة ومركزية أوربا في العالم فهو شرق أوسطي لموقعها الجغرافي والغاية من اطلاق هذا المصطلح هو تجنب استخدام مصطلح الوطن العربي ومحاربة مفهوم القومية العربية، [1]عن طريق ادخال دولا غير عربية مثل تركيا، قبرص، أثيوبيا، أفغانستان، باكستان وإيران وأخراج دول المغرب العربي والجزائر وتونس وليبيا والسودان.[2]

وكتعريف إجرائي للشرق الأوسط يخص هذه الدراسة سنعتمد ما اتفق عليه غالبية الباحثين، والذين يعدون الدول التي تدخل ضمن نطاق ما يسمى الشرق الأوسط ب(مصر الأردنفلسطين سوريا، لبنان، العراق، السعودية، الكويت، قطر، الإمارات العربية المتحدة، اليمن، سلطنة عمان إيران، تركيا، (إسرائيل)، أفغانستان.[3]

---

(2) احمد ابراهيم الورتي، مصدر سابق، ص112.

(3) عبد القادر زريق المخادمي، مصدر سابق، ص37.

(1) عبد الوهاب الكيالي، مؤسوعة السياسة، المؤسسة العربيةللدراسات وللنشر، 1993، ط2، ح3، ص456.

(2) محمد مراد، السياسة الامريكية تجاه الوطن العربي، بيروت، دار المنهل اللبناني، 2009، ص351.

(3)سعيداللاوندي،الشرقالاوسطالكبيرمؤامرةامريكيةضدالعرب،القاهرة، دارالنهضةللطباعة، 2005،ص23.

اهمية الشرق الأوسط:

يمثل الشرق الأوسط نقطة اهتمام ومحط لأنظار العديد من القوى والامبراطوريات والتي توجهت بغزواتها للسيطرة على هذه المنطقة إلى جانب اهتمام الكثير من الباحثين والمهتمين بالشؤون الدولية، وتعود هذه الاهمية لاعتبارات عدّة تتمثل بالآتي:

1)الأهمية الجيوبولتيكية:[4]

أ) تقع منطقة الشرق الأوسط عند ملتقى القارات آسيا وأوربا وأفريقيا.

ب) يتحكم الشرق الأوسط بمجموعة من أهم المواقع الدولية والتي تتحكم بالملاحة، كقناة السويس ومضائق البسفور والدردنيل وباب المندب ومضيق هرمز.

ج) يُشرف الشرق الأوسط على أكبر مجموعة مائية من البحار والمحيطات وهي بحر قزوين والبحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي.

د)يمتد الشرق الأوسط على مساحة تتسم بالاتساع والعمق، ومن ثم فهو يتيح نشر القواعد العسكرية في أوقات الحرب.

2) الأهمية الاستراتيجية وترجع هذه الاهمية إلى ما يلي:[1]

الاتساع المكاني وقوة الأقاليم الفرعية داخل الشرق الأوسط والتي تستمد قوتها من مجموعة من العناصر الطبيعية والظواهر التضاريسية المعقدة، وهذا الاتساع المكاني للشرق الأوسط هو الذي يمّكن من نشر القواعد العسكرية وتأمينها ضد أخطار العدوان.

أ) صلاحية الأجواء والمياه للطيران والملاحة طوال العام.

ب) القوة البشرية الهائلة التي يمكن الإفادة منها بتجنيدها في المجالات العسكرية.

ج) امتلاك قاعدة صناعية يمكن تطويرها، وذلك بتوافر عوامل الانتاج اللازمة لقيام الصناعة لا سيما من الناحية الحربية.

د)الاكتفاء الذاتي في مصادر الطاقة والوقود اللازم للعمليات والمواجهات العسكرية.

---

(4)جمالمصطفىعبداللهالسلطان،مصدرسابق، ص23.

(1)احمدابراهيمالورتي،مصدرسابق،ص136.

ه) امتداد السواحل المطّلة على البحار والمحيطات، مع وجود موانئ صالحة للملاحةتكون بمثابة قواعد بحرية فضلاً عن وجود الاراضي الصالحة كقواعد عسكرية.

3)الأهمية الاقتصادية وترجع الى مايأتي:

أ) المخزون الهائل من الثروات الباطنية واحتياط مؤكد للطاقة النفطية والغاز يصل إلى أكثر من 75%من اجمالي الطاقة العالمي.[2]

ب) الأرصدة النقدية الضخمة الناتجة من عائدات النفط.[1]

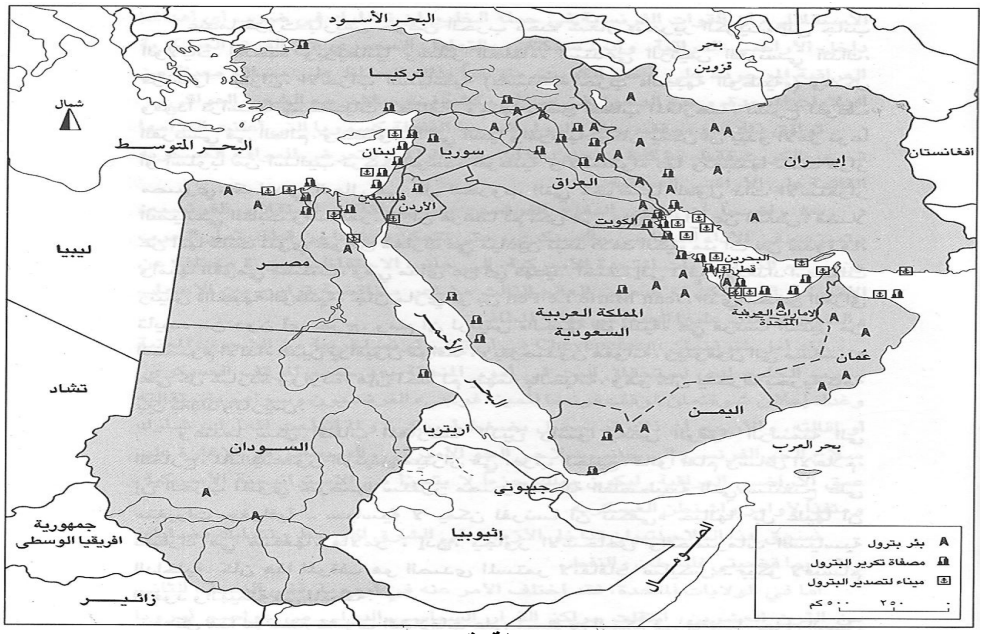

خارطةرقم(1)
تبينتوزيعالمنشآتالنفطيةفيالشرقالأوسط

الشرقالأوسطفيالاستراتيجيةالأمريكية:

يحتل الشرق الأوسط وخصوصا المنطقة العربية أهمية استثنائية في الأستراتيجية الامريكية لا سيما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ويتضح ذلك عن

(2)محمدمراد،مصدرسابق، ص348.
(1)جمالمصطفىعبداللهالسلطان،مصدرسابق،ص33

طريق ظهورها والتركيز في كافة الاستراتيجيات والفكر السياسي الأمريكيكافة والذي يرجع لاعتبارات عدة منها:

1) إنَّ وجود النفط في منطقة الشرق الأوسط كان عاملا يمثل مصدرا هائلا للقوة الاستراتيجية الأمريكية إذ تبقى السيطرة على مصادر النفط من أولوياتها، إذ يتوقع لهذه المنطقة توافر ثلثي احتياجات العالم من الطاقة لزمن مقبل، [1]، وإنّ السيطرة على مصادر النفط في الشرق الأوسط تعني توافره والتحكم بأسعاره على النحو الذي يتوافق مع احتياجات السوق الأمريكية، وتتيح عملية السيطرة على منابع النفط عملية التحكم والسيطرة على موارد النفط للدول العظمى القديمة المتمثلة بأوروبا واليابان والدول الصاعدة المتمثلة بالصين والذي سيحد من كسرطموحها لكسر معادلة النظام الأحادي القطبية [2]
2) يُعد الشرق الأوسط السبيل الأوحد للوصول للسيطرة العالمية من قبل الولايات المتحدة الامريكيه والتي تاتي عن طريق الامساك بممرات الناقلات البحرية والأنابيب النفطية، وهذا ما يجعلها قوة مؤثرة ومسيطرة في اقتصاديات الدول المنافسة كروسيا والصين والهند وأوربا.[3]
3) قلّة المعروض من النفط في الأسواق العالمية، وتزايد الطلب في الدول الصناعية جعل القوى الكبرى تتنافس في سبيل السيطرة على الموارد الطبيعية واستخراجها، لذا عملت الولايات المتحدة على البدء بأولى حلقات هذا السياق في الشرق الأوسط باحتلالها للعراق وأفغانستان.[1]
4) ارتباط الشرق الاوسط بأمن الطاقة الأمريكي ويعد هذا الارتباط مسألة حيوية وجوهرية ففي أحدث التوقعات المستقبلية الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة EIA قدمت صورة متوقعة عن نمو الاستيراد الأمريكي للطاقة من نسبة 25% الى35% من مجموع الطلب الكلي سنة 2025

---

(1)نعومتشومسكي،احتلالالعراقيرفعخطرالارهابواسلحةالدمارالشاملمعا،مجلةالمستقبلالعربي،العدد 300،بيروت،مركزدراساتالوحدةالعربية،2\2004،ص119.

(2)فارسابيصعب،التحولاتالعربيةفيعالمممتغيروثلثالقوة،مجلةالمستقبلالعربي،العدد389،بيروت،مركز دراساتالوحدةالعربية،7\2011،ص97.

(3)هاديقبيسي،السياسةالخارجيةالامريكيةبينمدرستين :المحافظينالجددوالواقعية،بيروت،الدارالعربيةللعلومناشرون،2008،ص34.

(1)روبرتكيوهان،مبنيللمجهولمالالاتالقيادةالامريكيةللنظامالدولي،ترجمة :احمدمحمدابوزيد،مجلةالمستقبلالعربي،العدد404،بيروت،مركزدراساتالوحدةالعربية، 10\2012،ص53.

وذلك نتيجةً للنمو البطيء للانتاج المحلي للطاقة، إلى جانب زيادة الأستهلاك المحلي بمعدل 3% سنويا [2]

5) ارتباط الاقتصاد الامريكي والصناعات الأساسية المحمية غير القادرة على المنافسة بموارد النفط والذي سيعمل انقطاع الطاقة عنها على انهيارها، مما يهدد الاقتصاد الأمريكي بتوقف النمو.[3]
6) يمثل الشرق الأوسط مصدرا رئيساً لتزويد الآلة العسكرية الأمريكية بالوقود والتي تمثل أحد عوامل قوتها وهيمنتها.[4]
7) تتيح السيطرة على هذه المنطقة إمكانية التحكّم والهيمنة على البحار التي تشرف عليها لا سيما البحر المتوسط، مع اعطائها القدرة على المناورة البحرية في مياهها والتي تمثل سند وركن أساسي للوقوف بوجه الغزو المحتمل لأوروبا من قبل الدول الآسيوية مثل الصين وهي بذلك تشكل عمقا استراتيجيا للعمليات الحربية [1].
8) كما أنّ السيطرة على جزيرة العالم (الشرق الأوسط)التي تشمل قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا حسب نظرية ماكندر تمكن من السيطرة على العالم، لذا فهي حسب الفكرة والمنظور الأمريكي تمثل ذات أهمية استراتيجية.[2]

إنّ مساعي الولايات المتحدة بالدرجة الأساس هي السيطرة علىمصادر الطاقة الواقعة في قلب الشرق الأوسط وترجع محاولات أمريكا إلى الهيمنة عليها لأسباب عدة نلخصها بالاتي[3].

1) الحد من ارتفاع أسعار النفط الخام والذي يرتفع بمعدل 3% سنويا.
2)استنزاف قدرات المنطقة الاقتصادية واعاقتها من أي دور عالمي.

---

(2)اسامةمرتضىالسعيدي،الولاياتالمتحدةالامريكيةوالاممالمتحدةفترةمابعدالحربالباردة،بغداد،المركزالعراقيلعلمي،العدد25،2011،ص208.
(3)اياندوغلاس،الولاياتالمتحدةفيالعراقجريمةابادةجماعية،مجلةالمستقبلالعربي،عدد350.،بيروت،مركزدراساتالوحدةالعربية،4\2008،ص37.
(4)المصدرنفسه،ص37.
(1)فلاحخلفكلظم،مصدرسابق،ص110.
(2)نافعناصرالقصابوآخرون،الجغرافيةالسياسة،بغداد،وزارةالتعليمالعاليوالبحثالعلمي،بدونتاريخ،ص14،نقلاعنظفرعبدمطرالتميمي،مشروعالشرقالاوسطالكبيروآثارهالعربيةوالاقليميةعلىدولتيمصر والسعودية،رسالةماجستيرغيرمنشورة،جامعةبغدادكليةالعلومالسياسية،2008،ص34.
(3)فكرتنامقعبدالفتاح،عبدالجباركريمالزويني،السياســـــــةالخارجيةالامريكيةحيالالخليجالعربيبعدعام 2003،بغداد،مركزحمورابي،ايلول \2012،ص72.

3)استدراج الدول النفطية الخليجية إلى حالة ارتهان عن طريق السيطرة على انتاج النفط وتصديره، ومن ثم توجيه فوائضه المالية صوب استثمارات داخل الولايات المتحدة.
4)منع النفط من أنّ يكون عامل قوة وحسم في المشروع النهضوي العربي والحيلولة دون استخدامه كسلاح او وسيلة ضغط.

دور المراكز الفكرية في السياسة الامريكية تجاة الشرق الأوسط:

تفيد القيادات السياسية في العالم الحديث من جهود المراكز البحثية والدراسات الفكرية والسياسية والتي تقدم المعلومة والمعرفة والرؤى لانتاج القرار السياسي وتولي الولايات المتحدة أهمية كبيرة لمثل هذه المؤسسات والمراكز البحثية والفكرية، بسبب تعاظم دورها واتساع نطاقه وعظم أهدافها مما، يجعلها مساهمة في صياغة توجهاتها السياسية الخارجية وعملية صنع القرار للإدارة الأمريكية.

أذ بلغ عدد المؤسسات الفكرية في الولايات المتحدة لما يزيد 1200 مركز ومؤسسة بحثية، فهي مؤسسات غير ربحية تضم مجموعة من المختصين الأكاديمين والسياسيين والذين يشتركون باهتمامهم بمجموعة من القضايا، [1]وتتميز هذه المراكز بتأثيرها الهائل في مجال صنع السياسة الخارجية الأمريكية، إذ يقول ريتشارد هاس (في أكثر الاؤقات صعوبة بالنسبة للولايات المتحدة في العالم تشكل هذه مراكز عيونا وآذانا للحكومة الأمريكية).[2]

ويقسم الباحثون المراكز الفكرية للولايات المتحدة الى أنواع ثلاثة كالأتي:

1) مؤسسات تقدم الأبحاث الأكاديمية المختصة بالقضايا السياسية والتي نشأت في بدايات هذا القرن تهتم بدراسة المشكلات التي تقابل المجتمع الأمريكي داخليا وخارجيا وتعمل على تقديم الحلول لها، فضلاً عن وجود مؤسسات استشارية التي تقدم السبل والآليات العلمية والخطوات التنفيذية والاستثمارات المتخصصة للتعامل مع المشكلات السياسية التي تعترض الإدارة الأمريكية.
2) مراكز الضغط السياسي وهي مراكز فكرية تستخدم الدراسات والبحوث كطرائق ضغط مباشر على الإدارة الأمريكية للتأثير في صناعة القرار السياسي، والتي شهدت نموا كبيرا في السنوات الأخيرة اذا ما قورنت بعدد المراكز الفكرية المتخصصة في البحث العلمي والأكاديمي[1].
3) مؤسسات الضغط السياسي الفكرية الخاصة بالشرق الأوسط وتأخذ أكثر من صورة وشكل، فهي مراكز بحثية واستراتيجية اقتصادية اجتماعية نفسية دينية باحثة بأسرار وتوجهات وامكانات وثروات ونقاط ضعف وقوة الإنسان العربي وكل الظواهر والخفايا وملامح النفسية العربية والبلاد والحضارة العربية

---

(1)باسمخفاجي،اثرالمراكزالفكريةفيالسياسةالخارجيةالامريكية،مجلةالمستقبلالعربي،العدد369.،بيروت،مركزدراساتالوحدةالعربية،11\2009،ص40.

(2)فكرتنامقعبدالفتاح،عبدالجباركريمالزويني،مصدرسابق،ص235.

(1)باسمخفاجي،مصدرسابق،ص40

ومشكلاتها.[2] لتشكّل هذه البحوث والدراسات معيناً من المعرفة والأفكار والرؤى حول مختلف القضايا الخاصةبالمنطقة وشعوبها.. فهي تمد صانعي السياسة الأمريكية بالمعلومات وتثقف الجمهور العام، والتي تشكل في النهاية صور وأطر عن قضايا وشعوب الشرق الأوسط لا سيما عندما تكون هذه المراكز المصدر الوحيد أو أحدمصادر المعلومات حول هذه المنطقة التي لاتعرفها الغالبية العظمى من الأمريكيين.[3]تتميز المؤسسات البحثية بتوجهها الفاعل نحو المستقبل بشكل يفوق فاعلية المؤسسات البحثية الحكومية والقدرة على صنع التألف الفكري الذي ينتج عن ازالةالحواجز البيووقراطية لتمكنها من نشر الابحاث السياسية الملائمة داخل الحكومة وخارجها باستخدام وسائل الاعلام مستهدفة عامة الناس والنخب السياسية مع القابلية على جمع واشراك جميع اصحاب المصلحة في عملية صنع القرار السياسي.[4]

إنّعمليةالتاثيرفيصانعالقرارالسياسييأتيعنطريقعدةآليات:[1]

1) توليد الأفكار والخيارات لمساعدة الإدارة الأمريكية في تحديد ردود الأفعال تجاه مختلف القضايا، وترتيب أولويات السياسة الخارجية التي تنعكس على تفكير صانع القرار، ومن الأمثلة على ذلك وضع مبادئ سياسة الاحتواء وأطروحة صراع الحضارات لصموئيل هنتغتون.
2) تهيئة الاختصاصيين للعمل في الحكومة بتوافر الخبرات التي تشارك في الإدارات الأمريكية القادمة إلى السلطة.
3) توافر ميدان للنقاش عن طريق تنظيم لقاءات دورية مع صّناع االقرار، للاطلاع على ماهية السياسات المنتجة ضمن الحكومة، وشرح تلك السياسات للنخب الفكرية والثقافية داخل المجتمع لتحقيق الاجماع بالتأييد لهذه السياسات.
4) القيام بدور الوسيط إذ تقوم هذة المراكز بدور الوساطة في حل النزاعات الدولية من خلال ترتيب حوارات ومفاوضات غير رسمية، فضلا عن إعدادها لكادر يختص بمهمة الوساطه لحل النزاعات بين المسؤولين الأمريكيين.

---

(2)ماجدالعبيد،الارهابالاعلاميعلىالوطنالعربي،بيروت،دارالمعرفة،2005،ص16
(3)مجموعةباحثين،الوطنالعربيفيالسياسةالخارجيةالامريكية،سلسلةكتبالمستقبلالعربي،العدد22،بيروت،مركزدراساتالوحدةالعربية،2002،ص15

(4) عبد الحليم حمود، كواليس الدعاية الامريكية، بيروت، دار الهادي، 2008، ص75.
(1) فكرت نامق عبد الفتاح، عبد الجبار زويني، مصدر سابق، ص233.

5) تثقيف مواطني الولايات المتحدة بالقضايا الخارجية وحشد التأييد للسياسات القائمة والمستقبلية والذي أتضح دورها بشأن هذا الامر بعد احداث أيلول 2011.
6) توافر المعلومات اللازمة والدراسات والبحوث حول القضايا الآنية والمستقبلية والوسائل والبدائل والاستراتيجيات التي تساعد صناع القرار السياسي على اتخاذ قراراتهم.

ولما تتصف به هذه المراكز من أهمية في دعم السياسة الأمريكية واتسامها بالتطور من حيث البنية والامكانات والعدد والتي يمكن ذكر بعض من أهم هذه المراكز وهي:

1) مؤسسة أمريكان (انتربرايز انستيتيون)، تأسست عام 1943من قبل لويس براون تحت اسم (الجمعية الأمريكية للمقاولة العامة)لتصبح عام 1960 تحت أسم (المعهد الأمريكي للمقاولة وأبحاث السياسة العامة)تعمل على إعداد البحوث والتقارير والملفات عن طريق كادر من الخبراء والأكاديميين المهتمين بالمجال الأمني والدراسات الاستراتيجية والجيوسياسية في الأغلب وتصدر المؤسسة 20 مجلد سنويا ومجلة نصف سنوية.
2) مؤسسة هوفر للدراسات الحربية والسلام والثورة، تأسست عام1919 من قبل الرئيس الأمريكي هربرت هوفر وهي متخصصة في قضايا الأمن القومي والاستراتيجي الأمريكي والسياسة الخارجية الدولية، ولها دراسات وأبحاث في الأحزاب الثورية والاشتراكية، مع توجيه قسم كبير منبحوثهالدراسة الحركات الإسلامية، كجماعة الإخوان المسلمين وحزب الله.
3) معهد هودسن، أسسّ عام 1961 من قبل هيرمان كاهن، وهو مصدر مهم لوزارة الدفاع وتعد قريبة من جماعات الضغط المؤثر في المجتمعات الصناعية المختصة ببيع الاسلحة والبحوث العسكرية والاستراتيجية وهو متخصص بالدراسات المستقبلية ذات البعد الاستشراقي.
4) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في جورج تاون، تأسست عام 1962 وهو قريب من دوائر القرار السياسي في واشنطن بشقيها الجمهوري والديمقراطي، وهو يضم عدد كبيرد من نواب مجلس الشيوخ والكونغرس الأمريكي وتدور أبحاثه حول التوترات الجهوية والقضايا الاستراتيجية والمواد الأولية [1].

(1) عبدالحليمحمودة،مصدرسابق،ص80-81

5) مؤسسة كارنيغي لأبحاث السلام، تأسست في عام 1910 من قبل قطب صناعة الفولاذ كارنيغي للبحث في أسباب الحروب وتشجيع الحلول السلمية للمنازعات الدولية، لذلك فإن مجال اهتمامه يتلخص بالشؤون الخارجية.[1]
6) مؤسسة راند أنشئت عام 1948 للمساعدة على حماية المصالح الأمنية الأمريكية في العصر النووي، إذ شكلت بحوثها أساساً في السياسة الدفاعية للولايات المتحدة ومنها مفهوما الردع والاحتواء وهي تختص بشؤون السياسة الخارجية والدفاع. [2]
7) معهد بروكينجز الذي يتخصص في الابحاث والدراسات في مجال السياسة الدولية ويصدر المعهد مجلة فصلية كما يقوم بطباعة كتب منتقاة ويدير عشرات المؤتمرات الاعلامية السنوية.[3]
8) مؤسسة التراث، والتي تحمل فكر يميني محافظ، وتعمل على تطوير برنامج عن طريق علاقات تعاون مع 200 منظمة من خارج الولايات المتحدة بما في ذلك أحزاب سياسية ومراكز فكر.[4]

فضلاً عن العديد من المراكز البحثية الداعمة والمساندة للسياسة الأمريكية، والتي تركز جهودها في الشؤون الخارجية ومنها.

مؤسسة فورد فونديشن للمعلومات، مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية لدراسات الشرق الأدنى والأوسط، جماعة أبحاث الشرق الأوسط، مركز شيكاغو للدراسات الخارجية العسكرية، مركز هارفارد للشؤون الدولية، وكالة التنمية الأمريكية، مركز برنستون للدراسات الدولية، معهد بيركلي للدراسات الدولية، مؤوسسة روكفلير للدراسات الاستراتيجية وتشرف على كل الاصدارات الموجهة للامركة، ومعهد ايباك ومئات من المراكز البحثية.[1]

بدايات التغلغل الامريكي في الشرق الاوسط:

يرجع أول تغلغل أمريكي في منطقة الشرق الأوسط إلى أواخر القرن الثامن عشر، بحجة حماية السفن ومصالحها التجارية من هجمات القراصنة في حوض البحر الأبيض المتوسط إذ تعرضت تونس في حينها الى هجمات من قبل الولايات

---

(1)فكرتنامقعبدالفتاح، عبدالجبار كريم الزويني، مصدر سابق، ص231
(2)فكرتنامقعبدالفتاح، عبدالجبار زويني، مصدر سابق، ص231.
(3)ذيابفهد الطائي، التضليل الاعلامي منصناعة الخبر الصناعة السينما، دمشق، دار الينابيع، 2011، ص 135.
(4)المصدر نفسه، ص135.
(1)ماجد العبيد، مصدر سابق، ص17.

المتحدة والتي انتهت بتراجعها بعد توقيع معاهدة بين الطرفين في عام 1799، تعهدت بموجبها تونس بتأمين مرور السفن الأمريكية مقابل ضريبة تدفع لها لتنتهيهذه الاتفاقية مع بدء الحرب الانكلو-أمريكية عام 1812 وحال انتهائها قامت بإرسال سفنها الحربية الى سواحل أفريقيا الشمالية، حيث تمكنت بعد انتصارها على السفن الجزائرية من فرض إرادتها على البلاد بالامتناع عن أخذ الضرائب من سفنها التجارية مع الإبقاء على أسطول أمريكي خاص بحماية السفن في مياهها، وانتهت هذه المرحلة مع توجه الفرنسيين إلى أقطار المغرب العربي.[2]

وفي عام 1833 تم عقد اتفاقية مع سلطان مسقطلتتم الموافقة علىتعيين قنصل أمريكي في مسقط وزنجبار، لتصل عام 1834عدد من السفن التجارية الأمريكية وعملت الولايات المتحدة على تأسيس أسطول الهند الشرقية، والذي أوكلت إليه مهمةحماية الممرات المائية للسفن التجارية الأمريكية.[3]

ويذهب الباحثيون والدارسون إلى أنّ التغلغل الحقيقي في الشرق الأوسط يعود لنشاط المؤسسات التبشيرية والخيرية الأمريكية في عهد الإمبراطورية العثمانية عام 1820 إذ تطورت هذه المؤسسات تطورا بطيئا ومستمرا لوجود الدعم والتموين منذ بداية ظهورها من قبل خزينة الدولة، لتمتعها بجميع امتيازات الصداقة والتبادل التجاري الموقعة مع الإمبراطورية العثمانية في مارس عام 1830، والتي شكلت دفعة جديدة من محاولات التغلغل الأمريكي إذ أصبحت تتمتع بموجب بنودها بنظام الامتيازات في المناطق العثمانية، وتوسع عدد ونشاطات هذه المؤسسات لتشمل جميع مناطق الإمبراطورية العثمانية.[1]

امتدت نشاطات البعثات التبشيرية الأمريكية لتشمل عموم الإمبراطورية العثمانية والتي يمكن ابراز أهم نشاطاتها ومدارسهابالآتي:[2]

1) بلغ عدد المدارس في عام 1914 الى 675 في تركيا وفي العاصمة عملت كلية روبرت الأمريكية والكلية الأمريكية للبنات.
2) افتتاح مدرسة بروتستانتية عام 1835 في بيروت، لتتحول الى مركز ثقافي وبعد افتتاح قسم خاص لتدريس الطب عام 1866 تحول اسمها إلى الكلية السورية البروتستانتية والتي أصبحت تعرف باسم الجامعة الأمريكية في بيروت وقبل

---

(2)كمالمظهر احمد، حولتغلغلالنفوذ الامريكيفيالشرق الاوسطوبنود الرئيسولسن، مجلةافاقعربية، عدد3، بغداد، دار الشؤونالثقافيةالعامة، تشرينالثاني، 1976، ص108.

(3)محمدجواد علي، الصراعالامريكيالسوفيتيفيالمحيطالهندي، بغداد، منشـــــورات الاديبالبغدادية المحدودة، 1986، ص34.

(1)كمالمظهر، مصدر سابق، ص108.

(2)كمالمظهر، مصدر سابق، ص108.

نهاية القرن التاسع عشر بلغ عدد المدارس التبشيرية في سوريا وفلسطين 200 مؤسسة متصلة مباشرة بالهيئات الدبلوماسية الأمريكية.

3) افتتاح ثانوية في بغداد أطلق عليها اسم كلية بغداد وفي عام 1890 تم انتخاب البصرة مقر لمؤسسة تبشيرية تسمى بالبعثة العربية التي أُسست عام 1889 في ولاية نيوجرسي وانتخاب العمارة في عام 1894 مقرا اخر

4) تأسيس مركز للبعثة العربية عام 1893 في البحرين، افتتاح الجامعة الأمريكية في القاهرة عام 1920.

لم تكن للولايات المتحدة الأمريكية سياسة واضحة ومحددة المعالم قبل الحرب العالمية الثانية سوى المحافظة على بعض المصالح التجارية والنفطية، إذ وجدت بعض المؤسسات الرأسمالية الأمريكية مواقع لها في الحياة الاقتصادية للامبراطورية العثمانية، منها شركة ستاندراويل التي كانت لها مركز ادارة ومستودعات في استنابول ومنطقة الأناضول، معوجود فرع لها في كل من سوريا والقاهرة باسم شركة فاكوم اويل.[1]

كما حصلت على امتيازات نفطية مهمة من منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية وطهران لتتمكن عام 1928من الحصول على قسم من أسهم نفط العراق، كما حصلت على حق التنقيب عن النفط في البحرين عام 1930.[2]

ويعود عدمالتدخل في شؤن الشرق الأوسط من قبل الولايات المتحدة إلى تطبيق سياسة العزلة وعدم التدخل التي كانت تطبق على أساس مبدأ مونرو، وعدم وجود تهديد مباشر للمصالح الأمريكية في المنطقة، وعدم وجود الخبرة الأمريكية للتعامل مع المنطقة وحداثة الدولة بالسياسات الدولية، وتجنب استثارة ردود أفعال بسبب التدخل من قبل دول كبرى كبريطانيا والاتحاد السوفيتي واليابان.[3] أما مرحلة الاهتمام بالمنطقة فيمكن تقسيمهاعلى ثلاث مراحل.المرحلة الأولى:بدايات الاهتمام.....مابعد الحرب العالمية الثانية.

ظهرت أهمية الشرق الأوسطفي اعقاب الحرب العالمية الثانيةفي السياسة الأمريكية حين بدأت أمريكا تضطلع في ممارسة مسؤلياتها كدولة قطبية ذات مصالح كونية وتمحور الصراع بين القطبين على الشرق الأوسط بما يشكّله من أهمية استراتيجية للدولتين، [1] ولغرض الحد من تهديدات الاتحاد السوفيتي على مصالح أمريكا جاء مبدأ ترومان لعام 1947 ليؤكد الأهمية الاستراتيجية الأمريكية والذي يُلزم الإدارة الأمريكية بتحمل مسؤلياتها السياسية والامنية والعسكرية المباشرة في المنطقة

---

(1)المصدرنفسه،ص110.

(2)محمدجوادعلي،مصدرسابق،ص35.

(3)محمدجوادعلي،مصدرسابق،ص36.

(1)جمالمصطفىعبدالله،مصدرسابق،ص36.

بما يحفظ مصالحها النفطية ويبعد عنها خطر المد الشيوعي الذي إن لم يواجه بقوة حقيقية، فإنه سيدفع العالم باتجاه حرب عالمية ثالثة.[2]

ولتنفيذ هذة السياسة عمدت على إقامة تحالفات عسكرية مباشرة كخط دفاع اول والتحالف مع دول محلية غيرمرتبطة بحلف رسمي علني مع واشنطن فضلاً عن الوجود العسكري والبحري الأمريكي كخط دفاع اخير متواجد لتعزيز هذه التحالفات والأحلاف والتلويح بالاستعداد لمواجهة موسكو بصورة مباشرة.[3]

ليأتي اقتراح انجلو – أمريكي والقاضي بإنشاء قيادة شرق أوسطية تدعى(الميكوم) في أواخر عام 1951 تحت قيادة عليا تضم كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا يكونمقرها القاهرة، ويعمل على استخدام منشأة السويس لتأمين الدفاع الاقليمي والمساعدة على اخماد الصراع العربي الاسرائيلي، والذيجوبهبرفضمصر

للاقتراح، لتعلن الجامعة العربية رفض العرب للاقتراح، لاهتمام العرب بالعدوان الإسرائيلي أكثر من اهتمامهم بالمد الشيوعي.[4]

وفي آيار 1953 أطلق وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس مشروع تحالف أُطلق عليه الحزام الشمالي، وهو عبارة عن طوق أمني يضم اليونان وتركيا والعراق وإيران وباكستان ويدخل في إطار سياسة الاحتواء والتطويق والمحاصرة للاتحاد السوفيتي، تم تحويل مفهوم الحزام الشمالي إلى حلف بغداد، الذي ظهرت ولادته على شكل معاهدة للتعاون المتبادل بين تركيا والعراق، ثم انضمت إليه إيران وباكستان وبريطانيا عام1952 ولم تنضم الولايات المتحدة للحلفاء واكتفتبالرعاية المالية والعسكرية، الا أنّ تنامي الشعور القومي العربي حال دون استمراره وفي أعقاب ثورة 1958 انسحب العراق من الحلف في 24\3\1959 وانتقل مقر رئاسته من بغداد الى اسطنبول، وتحول اسم الحلف إلى حلفالمعاهدة المركزية أو اختصار(سنتو)، [1]والذي اتضحت أضعف حالاته في منتصف الستينيات عندما أقامت تركيا وإيران علاقات أوثق مع الاتحاد السوفيتي، وسعت باكستان للتقارب مع الصين، [2] واقترح الرئيس الأمريكي ايزنهاور عن طريق مشروع قانون إلى

---

(2)مثنىفائقالعبيدي،دورالكيانالصهيونيفيالاستراتيجيةالامريكية،1990-2000،رسالةماجستيرغيرمنشورة،المعهدالعاليللدراساتالسياسيةالدوليةبغداد،الجامعةالمستنصرية ،2005،ص16،نقلاعنظفرعبدمطرالتميمي،مصدرسابق،ص61.

(3)كلوفيسمقصود،السياسةالامريكيةفيالشرقالاوسط،مجلةالمستقبلالعربي،عدد207،بيروت،مركزدراساتالوحدةالعربية،1996،ص57.

(4)علاءعبدالوهاب،مصدرسابق،ص77.

(1)محمدمراد،مصدرسابق،ص158.

(2)علاءعبدالوهاب،مصدرسابق،ص80.

الكونغرس الأمريكي في مطلع 1957 اعتماد سياسية تقوم على تطوير اقتصاديات دول المنطقة، واعتماد برنامج للتعاون والدعم في المجال العسكري واستخدام القوات العسكرية ضدأي عدوان من قبل دولة يحكمها النفوذ الشيوعي، وقد أقرّ هذا القانون وأصبح حّيز التنفيذ، وكان أبرز تجلياته في دخول القوات الأمريكية لبنان في 15\7\ 1958 بناء على طلب الرئيس اللبناني كميل شمعون.[3]

مما جاء فيه (ان الولايات المتحدة تحذر بأن العدوان الشيوعي في الشرق الأوسط يشكل تهديدا خطيراً على مصالها الحيوية وتعلن عن استعداداها لاستعمال قواتها المسلحة في رد العدوان المباشر عن هذه المنطقة)[4]

ولابد من الاشارة إلى أنّ بريطانيا كانت تحتفظ بالسيطرة المباشرة على منطقة الخليج الذي يمثل قلب الشرق الأوسط طوال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية والمتفاهم عليه وديا بين الانكليز والأمريكان والذي يؤدي الى تولّي بريطانيا الإشراف الأمني على المنطقة مقابل توفير مطلبين اساسيين للولايات المتحدة والمتمثلان بتوافر مجالات استثمارية في مجال التنقيب عن النفط وتأمين استخراجه ونقله وتسويقه مع الحيلولة دون تواجد وتأسيس لقواعد عسكرية سوفيتيةتحييدا لهذه المنطقة، والمنطلق من مبدأ التوازن في السياسات الدولية.[1]

وبعد اصدار الحكومة البريطانية الكتاب الأبيض بداية عام 1968، الذي أوضح اعتزامها تخفيض حجم القوات البريطانية المتواجدة شرق السويس بسبب المشكلات الاقتصادية الحادة والذي يقتضي حلها البدء ببرنامج الحد من التزاماتها الخارجية وللحفاظ على مبدأ تحييد المنطقة اعلنت الولايات المتحدة انها لاتعتزم ملء الفراغ الناتج عن الانسحاب البريطاني والذي سيعمل على تصعيد حدة الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. [2]

وبسبب انشغال الولايات المتحدة بالعمل العسكري في فيتنام انتهجت سياسة جديدة عرفت بمبدأ الدفاع بالوكالة أو سياسة العمودين إيران والسعودية حينها، [3]وذلك للحد من تسلل السوفيت للمنطقة والسيطرة، على منابع النفط وقد احتلت إيران مكانة رأس الحربة الأمريكية في المنطقة لتوافق موقفها من النظام الشيوعي مع الرأى الأمريكي.[4]

---

(3)احمدابراهيمالورتي،مصدرسابق،ص157.

(1)محمدمراد،مصدرسابق،ص166-167.

(2)فكرتنامقعبدالفتاح،عبدالجبار،كريمالزويني،مصدرسابق،ص22.

(3)عبدالقادرمحمدفهمي،المدخلالىدراسةاستراتيجية،عمان،دارالمجدلاوي،2006،ص93،نقلاعن، اسحاقيعقوبمحمد،مصدرسابق،ص8.

(4)كلوفيسمقصود،مصدرسابق،ص59.

المرحلة الثانية سياسة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط للفترة من 1970- 1990:

انهت بريطانيا جميع مسؤليتها الدفاعية في الخليج وأصبح لزاما على أمريكا حماية مصالحها الاستراتيجية لذا اعتمد الرئيس رتشارد نيكسون استراتيجية تقوم على بناء تحالف أمني من الحلفاء الإقليميين المستعدين لتقوية قدراتهم الدفاعية والمبني على تقديم المعدات العسكرية والمتمثلة في دولة إيران المحكومة من قبل الشاه، مع خلق التوازن بتسليح الجانب العربي والمتمثل في المملكة العربية السعودية وهذا ما جاء بموجب قرار رئاسي أمريكي صدر عام 1972.[1]

وبسبب مناهضة العراق نسبيا للمصالح الغربية عملت الولايات المتحدة على مساعدة التمرد الكردي في شمال العراق ضد حكم بغداد، [2]في حين غضّت الطرف عن المذابح التي كانت ترتكب بحق الاكراد على أيدي حكومة شاه إيران عام 1975.[3]

أدى اندلاع حرب تشرين الاول 1973 بين العرب والكيان الصهيوني إلى إعلان العرب عن استعمال النفط كسلاح في حربهم، والذي انعكس سلبا على الولايات المتحدة والدول الأوربية الصناعية إذ صرح هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي (انه ليست هناك ظروف لن نقدم فيها على استعمال القوة ومعنى ذلك القوة ستستخدم اذا تبين أن العالم المصنع مهدد بالاختناق)[4]، كما أعلن وزير الدفاع الأمريكي جيمس شليزنج إنّ الولايات المتحدة ستزيد من عمليات نشر قواتها البحرية في الخليج والمحيط الهندي على نحوٍ أكثر تواتراً وانتظاما، كما صرّح لاحقا (بأنه لايجوز استخدام حقول الدول في الاستقلال والسيادة وبطريقة تصيب العالم الصناعي في الصميم ولابد أن يكون واضحا لهم(اي الدول العربية النفطية)ان هذا الخطر عليهم كما هو علينا)[5]

مثلت حرب تشرين 1973 درسا لصانعي القرار الأمريكي مفاده عدم جدوى سياسة تجميد الوضع المتبعة من قبلها لذا جاءت سياسة خطوة خطوة أو تحقيق اتفاقيات جزئية منفصلة لتحقيق الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة والهادفة إلى رفع سلاح النفط واضعاف النفوذ السوفيتي عن طريق تحويل دائم في السياسة المصرية نحو الولايات المتحدة، مع تفادي تسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي حسب

---

(1)فيليمار ووليملويس، امتطاء النمر تحدي الشرق الاوسط، طبعة الحرب الباردة، ترجمة: عبدالله الهجمعة الحاج، الامارات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996، ص13.

(2)كلوفيسمقصود، مصدر سابق، ص59.

(3)نعوم تشومسكي، مصدر سابق، ص120.

(4)محمد جواد علي، مصدر سابق، ص56.

(5)فكرت نامق عبدالفتاح، عبدالكريم جبار الزويني، مصدر سابق، 29.

قراري مجلس الامن 242-338 والقاضيان انسحاب اسرائيل لحدود 1967 لقاء السلام مع العرب لادراكه بان اسرائيل تمثل الدرع الواقي للمصالح الامريكية في المنطقة ضد النفوذ السوفيتي ونفوذ الراديكاليين العرب.[1]

وفي كانون الأول عام 1979 احتلت القوات السوفيتية أفغانستان لانقاذ الحكومة الشيوعية وردَّ الرئيس الأمريكي جيمي كارتر على هذا الغزو في 4\1\1980 بفرض عقوبات على الاتحاد السوفيتي واصفا أحداث أفغانستان بانها تشكل (اكبر خطر على السلام الدولي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية)[2]واتبعت الولايات المتحدة سياسة دعم المقاومة ألافغانية المتمثلة بحركة طالبان الإسلامية لاضعاف القوات الروسية ومحاربة تغلغلها واستنزافها، [3] وجاءت الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 التي انتهجت خطا سياسيا مناهضا للولايات المتحدة، لتعلن تداعي سياسة العمودين وعدم جدواها بانهيار القاعدة المتقدمة لها في مواجهة الاتحاد السوفيتي، [4]وإزاء تلك التطورات والأحداث ظهر مبدأ كارتر في بداية عام 1980 معبرا عن توجه جديد للسياسة الأمريكية مفاده العمل بالتدخل العسكري المباشر ضد المخاطر التي تحيط بالمصالح الأمريكية في المنطقة، ففي خطابه عن حالة الاتحاد في 23 كانون الثاني1980 قال الرئيس الأمريكي كارتر (ان اي محاولة من اي قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج سوف تعد هجوما على المصالح الحيوية للولايات المتحدة يقابل ذلك الهجوم بكل الوسائل الضرورية بما في ذلك استعمال القوة المسلحة)[1] لذا اعلن عام 1980 عن تشكيل قوة للتدخل السريع والتي تتكون من جيش خاص يستطيع الحركة بسرعة في مناطق النزاع والمصالح الاستراتيجية.[2]

وعملا بسياسة الاحتواء ولغرض تحجيم الدور الايراني في المنطقة أسهمت واشنطن في تفجير الحرب العراقية الإيرانية لاستنزاف البلدين وتحقيق البعد الأمني لما بعد الحرب، [3]إذ مارست سياسة الاحتواء المزدوج لدولتي إيران والعراق باعتمادها تكتيكا يعتمد سياسة التحريض والدفع بالدولتين لاقتتال مدمر وحرب مستمرة ومتوازنة لثماني سنوات، مع اثارة الرعب والخوف لدى حكومات البلدان النفطية بتضخيم الطموحات الاقليمية لكلتا الدولتين بغية دفع هذه البلدان لطلب الحماية

---

(1)محمدالاطرش،السياسةالامريكيةاتجاهالصراعالعربيالاسرائيلي1973-1975،سلسلةالثقافةالقومية،عدد11،مركزدراساتالوحدةالعربي،1987،ص22.
(2)احمدابراهيمالورتي،مصدرسابق،ص160.
(3)محمدجوادعلي،مصدرسابق،ص41.
(4)فيبيمارووليملويس،مصدرسابق،ص13.
(1)فكرتنامقعبدالفتاح،عبدالجباركريمالزويني،ص32.
(2)محمدجوادعلي،مصدرسابق،ص43.
(3)كلوفسمقصود،مصدرسابق،ص60.

الأمريكية والاستجابة للشروط التي تمليها في معاهدات الحماية.[4]كما عمدت إدارة رونالد ريغان إلى تبني مبدأ كارتر عن طريق تنظيم الانتشار السريع في عام 1983 لتصبح قيادة موحدة تحت اسم القيادة المركزية والتي تتمركز في قاعدة ماكسويل الجوية في فلوريدا واوكلت لها مهمة ضمان نقل النفط ومنع السوفيت من تحقيق سيطرة مباشرة عن طريق وكلاء اقليميين.[5]

المرحلةالثالثةالسياسةالامريكيةتجاهاالشرقالأوسطلمابعدعام1990:

تعد المصالح النفطية النقطة الأهم في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط إذ قدمتمؤسسات عدة دراسات لضمان وتأمين تدفق النفط باحتمال استخدام القوة العسكرية لتأمينه منها دراسة مكتبة الكونغرس المقدمة إلى لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب عام 1975 ودراسة عام 1979 بعنوان (استيراد النفط من بلدان الخليج العربي – استخدام القوات الأمريكية لضمان التزود)وقدموا الحلول والسبل لهذه الهيمنة بوجوب حدوث اضطرابات تجعل حكام المنطقة يطلبون العون من الولايات المتحدة.[1]

وفي اب 1990 قدم الرئيس العراقي هذا الظروف لواشنطن باجتياحه الكويت ليقع مرة أخرى في فخ أسهمت الولايات المتحدة باعداده، [2]في حين اعطت السفيرة الأمريكية في بغداد (ايريل كلاسبي)الإشارة إلى ذلك في لقائها مع الرئيس العراقي في 25\7\1990 بأن دولتها لاترتبط باي اتفاقية أمنية مع الكويت وإنّ هذا شأن عربي.[3]

وقد سارعت ادارة بوش الى اعداد ملف التدخل العسكري لاخراج القوات العراقية من الكويت بتعاون دولي لتحقيق حوافزها الجيوسياسية والاقتصادية مما ساعد على ذلك هو احتضار الاتحاد السوفيتي وضعف وتداعي الأنظمة العربية والتي مكنت الولايات المتحدة من التفرّد بالمنطقة.[4] كما أعطت الولايات المتحدة الضوء والتأييد للجهود العربية بدعم المقاومةالإسلامية في أفغانستان (سواء اكان

---

(4)محمدمراد،مصدرسابق،ص170.
(5)فكرتنامقعبدالفتاح،عبدالجباركريمالزويني،مصدرسابق،ص34.
(1)اسامةمرتضىالسعيدي،مصدرسابق،ص94.
(2)كلوفسمقصود،مصدرسابق،ص60.
(3)اسامةمرتضىالسعيدي،مصدرسابق،ص96.
(4)كلوفسمقصود،مصدرسابق،ص61.

الدعم ماديا او معنويا او ببعث رجال قادرين على المقاومة)مما ساعد على احتواء واضعاف وخروج السوفيت ليسقط عام 1990.[5]

أدى تفكيك الاتحاد السوفيتي إلى بدايةعصر جديد في العلاقات الدولية إذأصبحت الولايات المتحدة القطب المهيمن والمتفرد الوحيد، حيث أعلنت نظاما عالميا جديدا يلزم بموجبه إقرار كل الأطراف بسيادتها في الشرق الأوسط عبّر عنه الرئيس الأمريكي بوش الأب بقوله (ان القرن القادم ينبغي ان يكون أمريكيا)وهو المشروع الذي طرحهفي 11\9\1990.[1]

فتح انتصار الولايات المتحدة على المنظومة السوفيتية وحرب الخليج الثانية دافعا لفرض تصورها على منطقة الشرق الأوسط بالسعي لتأسيس شرق أوسطي مبني على التعاون والتكامل الاقتصادي والأمني على أسس جيواستراتيجيةوجيواقتصادية مع دفع عملية السلام في مدريد عام 1991 وما بعدها، والتي شهدت دخول أطراف عربية في مفاوضات ثنائية مع اسرائيل، وكذلك مباحثات متعددة الأطراف في موسكو في كانون الثاني1992 والتوصل إلى أعلان اوسلو 1993-1994 -1995 بإعطاء سلطة الحكم الذاتي وتوقيع معاهدة السلام في وادي عربة مع الأردن عام 1994.[2]

كما عمدت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس بيل كلنتون إلى الاستمرار في حماية مصالها الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط باتباع سياسة الاحتواء المزدوج لكل من العراق وإيران –باستخدام قوتها السياسية والعسكرية إذا تطلب الأمر كونهما يمثلان الخطر على تلك المصالح، [3]وقد لجأت في ذلك إلى ابقاء وتشديد العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق منذ آب عام1990، كما فرضت حظرا نفطيا منعت فيه شركاتها من شراء النفط الإيراني أو الاستثمار في الصناعة النفطية أو الغازية الإيرانية بموجب قرار عام 1995.[4]

كما وسعت الولايات المتحدة من جهودها لتنمية الوجود العسكري في المنطقة عن طريق التسهيلات المقدمة لقواتها البحرية والجوية الأمريكية بعد عقد اتفاقيات دفاعية مع عدد من الحكومات العربية والخليجية، [1]

---

(5)سنانصلاحرشيدالصالحي،الامبراطوريةالامريكيةوالاستراتيجيةفيالشرقالاوسط،بغداد،بدوندارنشر،2008،ص135.

(1)فكرتنامقعبدالفتاح،عبدالجباركريمالزويني،ص42.

(2)عبدالقادررزيقالمخادمي،مصدرسابق،ص47.

(3)مجموعةباحثين،الوطنالعربيوالولاياتالمتحدةالامريكية،القاهرة،المنظمةالعربيةللتربيةوالثقافةوالعلوم،معهدالبحوثوالدراساتالعربية،1996،ص69.

(4)المصدرنفسه،ص62.

(1)المصدرنفسه،ص152.

وهذا ماأكده تصريح دك شيني وزير الدفاع الأمريكي لانترناشنال هيرالد تربيون قائلا:أصبحت دول الخليج أكثر انفتاحا لقبول التعاون العسكري مع الولايات المتحدة مقارنةً بما كانوا عليه قبل حرب الخليج، لقد سمحت الحربباقناع السعودية ودول الخليج بقبول انشاء القواعد العسكرية الدائمية، لكي تتيح للولايات المتحدة الامريكيه المحافظة على النظام في المنطقة كلما رأت ذلك ضروريا.[2]

ولأجل فرض هيمنتها وسيطرتها أنتهجت سياسة مفاتيح التدخل لتشكل الأداة الرئيسة في السياسة الأمريكية، والتي تقوم على البحث عن بؤرة التوتر واشعال الصراعات الاقليمية في مناطق نفوذ القوى الأخرى، ومن ثم التحكم في هذه الصراعات عن طريق الانهاك الجماعي للقوى الإقليمية المتصارعة والذي ينتهي بالتدخل الأمريكي الذي يضمن سيطرتها على منطقة النزاع باستخدام القوة العسكرية والقدرة الاقتصادية.[3]

شكلت أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 منعطفا رئيسا في تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع منطقة الشرق الأوسط بعد الهجوم على برجي منهاتن رمزي القوة الاقتصادية والبنتاغون رمز القوة العسكرية والاستخباراتية.[4]

وأتهمت الولايات المتحدة المسلمين والعرببتنفيذ هذه الهجمات، وعزت أسبابها إلى التطّرف والعداء للغرب ولأمريكا، وذلك يرجع الى فشل العديد من الدول الإسلامية في تشكيل حكومات عصرية تستجيب لاحتياجات مجتمعاتهم، ودعت إلى ضرورة تحقيق اصلاحات ديمقراطية واقتصادية واجتماعية جذرية في الدول العربية والإسلامية، وعلى الولايات المتحدة أن تعمل على إدارة العالم حسب قيمها الديمقراطية لا سيما المنطقة العربية[1].

لذا سعت واشنطن على إحداث التغيير في الشرق الأوسط باستخدام استراتيجية الحرب الاستباقية، لكي تبرر تدخلاتها السياسية والعسكرية لا سيما انها روجتلمقولة إنّ منطقة الشرق الأوسط باتت تمثل خطرا حقيقيا على الأمن القومي الأمريكي معللةً هذا التصوربانحدار معظم المتهمين في احداث 11 أيلول من هذه المنطقة وذلك ما أعطاها الحق لاختراق منطقة الشرق الأوسط وتفريغها من الإرهابيين الكارهين لأمريكا والمتأمرين عليها.[2]

---

(2)ميشيلكولون،احذروالاعلام،ترجمةناصرةالسعدون،بغداد،وزارةالثقافةوالاعلام،مركزابحاثامالمعارك،ص44.

(3)اسامةمرتضىالسعيدي،مصدرسابق،ص116.

(4)محمدعليحوات،قراءةفيالخطابالاعلاميوالسياسيالمعاصر،القاهرة،مكتبةمدبولي،2005،ص197.

(1)اسامةمرتضىالسعيدي،مصدرسابق،ص115.

(2)سعيداللاندواي،مصدرسابق،ص57.

وجّهت الولايات المتحدة التهمة الى تنظيم القاعدة باعتداءات 11\ايلول 2001والتي تتزعمها حركة طالبان المتشددة والمدعومة بتنظيمات إسلامية ذات جذور عربية، فعملت الولايات المتحدة على اسقاط نظام طالبان واحتلال أفغانستان بعد عّدة اسابيع من تاريخ 11أيلول الإرهابية، [3] وصّنفت الولايات المتحدة العراق، إيران وكوريا الشمالية محور الشر ليمثل العراق هدفا لحرب استباقية كونه يمثل عصب علاقات في المنطقة، إذ تتصل حدوده بكل من ايران والسعودية وتركيا وسوريا والاردن والكويت وبذلك يحقق عملية استكمال الحصار على إيران واشعارها بالتهديد وبتصميم الولايات المتحدة في نيّاتها، مع اعطاء الحافز لسوريا لتغيير النظام، والاستيلاء على احتياطيات النفط الضخمة، ومن العوامل التي أسهمت في الوصول الى هذا الهدف هو انهيار النظام السياسي والاقتصادي والعسكري الذي سارع في وتيرة الحصارالدولي.[1]

(إن احتلال العراق وأفغانستان ينسجم مع نظرية القوة لماكيندر التي تربط بين السيطرة على قلب العالم والسيطرة على كل العالم ربطا عضويا فأفغانستان والعراق يقعان على طرفي خط القوة داخل أسيا فهما لايوفران للاحتلال الأمريكي قوة الأمن العسكري والسياسي والاستراتيجي فقط وانما يوفر الامن الاقتصادي الاستراتيجي بفعل المخزون الهائل من النفط في بحر قزوين من جهة وفي شمال وجنوب العراق من جهة اخرى)[2]، لذا أسست الولايات المتحدة سياسة جديدة تجاه المنطقة مبنية على دعامتين التغيير والسيطرة والتي وصفتها بمعمل تفريغ للإرهاب الناتج عن دكتاتورية حكامها وسوء إدارتهم لموارد البلاد وهومايستوجب تغييرشامل فيها يتمثل في تحقيق باصلاحات سياسية واقتصادية وإدارية والتدخل لتغيير مناهج التعليم والثقافة ورفع مستوى المعيشة ونسبة التعليم وفرض الممارسات الديمقراطية.[3]

والتي لم تقتصر على التدخل المباشر في الوسائل الدبلوماسية وعبر الضغوط أو الاغراءات السياسية والاقتصادية بل أصبحت تشمل احتمال التدخل العسكري بعد أن باتت الحرب الوقائية ركيزة من ركائز استراتيجية الأمن القومي.[4]

تنبع التصورات الأمريكية للمنطقة على خلفية المصالح التي تحكمها الأهداف والمبنية على استراتيجيات وضغوط ترجمت إلى خطط ودراسات دقيقة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية لإحكام السيطرة الكاملة على كل مفاصل المنطقة عن طريق

---

(3)سنانصلاحرشيدالصالحي،مصدرسابق،ص94.
(1)هاديقبيسي،مصدرسابق، ص66.
(2)محمدمراد،مصدرسابق،ص176.
(3)سعيداللاوندي،مصدرسابق،ص58.
(4)ماجدكيالي،مشروعالشرقالاوسطالكبيردلالاتهواشكالاتهدراسةاستراتيجية،عدد122،الامارات،مركزالاماراتللدراساتوالبحوثالاستراتيجية،2007،ص31.

تطوير السبل والآليات للتعامل مع الواقع السائد وتكيفة مع مصلحة الولايات المتحدة و التركيز في عدم إحداث أي تغيير في المواقف التي قد تؤدي إلى المساس بالثوابت الأساسية في سياسة الولايات المتحدة والتي يمكن تلخيصها بالأتي:[1]

1. منع أي اقتراب لاي قوة من داخل المنطقة او خارجها من منابع النفط.
2. ضمان استمرار تدفق النفط بأسعار رخيصة.
3. ضمان أمن إسرائيل والمحافظة على تفوقها النوعي والعسكري.

(2)محمدعليحوات،مصدرسابق،ص158.